

Distr.: General  
12 September 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

## تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار\*

موجز

أنشأ مجلس حقوق الإنسان بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار في قراره ٢٢/٣٤. ووفقاً لهذه الولاية، ركزت البعثة على الحالة في ولايات كاشين وراخين وشان، منذ عام ٢٠١١. وبحث أيضاً انتهاك الحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات السلمية، ومسألة خطاب الكراهية.

وأثبتت البعثة وقوع أنماط مطردة من الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان في ولايات كاشين وراخين وشان، بالإضافة إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وقد ارتكبتها أساساً قوات أمن ميانمار، ولا سيما الجيش. وتقوم عملياتها على سياسات وأساليب وسلوكيات لا تحترم دائماً القانون الدولي، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين. وترقى العديد من الانتهاكات إلى أكثر جرائم القانون الدولي خطورة. وفي ضوء تفشي ثقافة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي، ترى البعثة أن حافز المساءلة يجب أن يأتي من المجتمع الدولي. وهي تقدم توصيات ملموسة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك ضرورة خضوع كبار جنرالات جيش ميانمار المشار إليهم بالاسم للتحقيق والمقاضاة أمام محكمة جنائية دولية عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

\* قدم هذا التقرير بعد الأجل المحدد لكي يتضمن أحدث التطورات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-15138(A)



\* 1 8 1 5 1 3 8 \*

## المحتويات

## الصفحة

|    |                                  |          |
|----|----------------------------------|----------|
| ٣  | ..... مقدمة                      | أولاً -  |
| ٣  | ..... الولاية والمنهجية          | ثانياً - |
| ٣  | ..... ألف - الولاية              |          |
| ٤  | ..... باء - المنهجية             |          |
| ٤  | ..... جيم - الإطار القانوني      |          |
| ٥  | ..... السياق                     | ثالثاً - |
| ٦  | ..... الحالات الرمزية            | رابعاً - |
| ٦  | ..... ألف - ولاية راخين          |          |
| ١٥ | ..... باء - ولايتا كاشين وشان    |          |
| ١٨ | ..... جيم - الحريات الأساسية     |          |
| ١٩ | ..... سمات عمليات قوات التامداد  | خامساً - |
| ١٩ | ..... ألف - استهداف المدنيين     |          |
| ٢٠ | ..... باء - العنف الجنسي         |          |
| ٢٠ | ..... جيم - الخطاب الإقصائي      |          |
| ٢١ | ..... دال - الإفلات من العقاب    |          |
| ٢١ | ..... جرائم القانون الدولي       | سادساً - |
| ٢١ | ..... ألف - الإبادة الجماعية     |          |
| ٢٢ | ..... باء - الجرائم ضد الإنسانية |          |
| ٢٢ | ..... جيم - جرائم الحرب          |          |
| ٢٢ | ..... المسؤولية                  | سابعاً - |
| ٢٤ | ..... المساءلة                   | ثامناً - |
| ٢٥ | ..... استنتاجات وتوصيات          | تاسعاً - |

## أولاً - مقدمة

- ١ - أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٢/٣٤، بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وعين رئيس المجلس السيد مرزوقي داروسمان (إندونيسيا) رئيساً لها، والسيدة رادريكا كوماراسوامي (سري لانكا)، والسيد كريستوفر سيدوتي (أستراليا) عضوين فيها. وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) بتعيين أمانة لها.
- ٢ - وقدمت البعثة تحديثاً شفوياً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين، وتقريراً مرحلياً شفوياً في دورته السابعة والثلاثين؛ كما قدمت بياناً بالفيديو إلى المجلس في دورته الاستثنائية السابعة والعشرين، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتقدم البعثة هذا التقرير إلى المجلس عملاً بالقرار ١١٥/٣٦<sup>(١)</sup>.
- ٣ - وتأسف البعثة لعدم تعاون حكومة ميانمار، على الرغم من النداءات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والبعثة. وقد وجهت البعثة رسائل إلى الحكومة في ٤ أيلول/سبتمبر و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لطلب الوصول إلى الأماكن داخل البلد. وأحالت قائمة مفصلة بالأسئلة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨. وعلى الرغم من أن البعثة كانت لها اتصالات غير رسمية محدودة بممثلي الحكومة، فإنها لم تتلق أي رد رسمي على رسائلها. وأطلعت البعثة الحكومة على هذا التقرير قبل نشره. ولم يرد أي رد.

## ثانياً - الولاية والمنهجية

### ألف - الولاية

- ٤ - كلف مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٢/٣٤، البعثة بالوقوف على وقائع وظروف انتهاكات حقوق الإنسان الأخيرة التي يدعى أن القوات العسكرية والأمنية ارتكبتها، والتجاوزات المسجلة في ميانمار، وخاصة في ولاية راخين، بقصد ضمان المساءلة الكاملة للجنة وإنصاف الضحايا.
- ٥ - وركزت البعثة على الحالة في ولايات كاشين وراخين وشان، منذ عام ٢٠١١، أي منذ استئناف أعمال القتال في ولاية كاشين والتصعيد في ولاية شان عام ٢٠١١، واندلاع موجة عنف كبرى في ولاية راخين عام ٢٠١٢. وكانت هذه الأحداث نقاط تحول، أدت إلى تجدد الادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان. واختارت البعثة عدة حوادث هامة للتعلم في تقصي الحقائق حولها، مما أتاح استنتاجات تفصيلية بشأن ادعاءات محددة بوقوع انتهاكات وتجاوزات، وفي الوقت نفسه الكشف عن أنماط السلوك الأوسع نطاقاً. وأثيرت ادعاءات خطيرة أيضاً في سياقات أخرى، تستحق المزيد من التحقيق.

(١) ترد تفاصيل استنتاجات وتوصيات اللجنة في الوثيقة A/HRC/39/CRP.2.

## باء - المنهجية

٦- تستند الاستنتاجات الوقائية إلى معيار الإثبات "أسباب معقولة". ويستوفى هذا المعيار عندما يكون من شأن مجموعة كافية وموثوقة من المعلومات الأولية، المتسقة مع المعلومات الأخرى، أن تسمح لشخص من عاداته توخي الحذر الاستنتاج بشكل معقول أن حدثاً أو نمط سلوك ما قد وقع.

٧- وجمعت البعثة كمّاً هائلاً من المعلومات الأولية. وأجرت ٨٧٥ مقابلة متعمقة مع الضحايا وشهود العيان، المستهدفين والمختارين عشوائياً على السواء. وحصلت على صور ساتلية وتأكدت من صحة مجموعة من الوثائق والصور ومقاطع الفيديو. وتحققت من هذه المعلومات بعرضها على معلومات ثانوية خلص التقييم إلى أنها صادقة وموثوقة، بما في ذلك البيانات أو المذكرات الأولية للمنظمات، والمقابلات مع الخبراء، والعروض، والمواد المستقاة من المصادر المفتوحة. والتمست المشورة المتخصصة بشأن العنف الجنسي والجسدي، وعلم نفس الطفل، والشؤون العسكرية، وعلم الأدلة الجنائية. ولم تعتمد البعثة إلا على المعلومات المتحقق منها والمثبتة.

٨- ولجمع المعلومات، سافر أعضاء البعثة إلى إندونيسيا، وبنغلاديش، وتايلند، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأوفدت الأمانة العديد من البعثات الميدانية الأخرى في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وتموز/يوليه ٢٠١٨. كما عقدت البعثة أكثر من ٢٥٠ مشاورة مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والباحثون، والدبلوماسيون، سواء بالحضور الشخصي أو عن بعد. وتلقت عروضاً كتابية، بعضها استجابةً لنداء عام.

٩- وتقيدت البعثة بصرامة بمبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية. وطلبت موافقة المصادر على استخدام المعلومات، كإفالة السرية حسب الاقتضاء. وقد أولي اهتمام خاص لحماية الضحايا والشهود، مراعاةً لخوفهم المبرر من أعمال انتقامية. وتعرب البعثة عن قلقها البالغ إزاء أعمال التخويف والتهديدات التي يواجهها الأشخاص الذين يتعاونون مع آليات مجلس حقوق الإنسان التي تدرس الحالة في ميانمار. وتحت ميانمار على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

## جيم - الإطار القانوني

١٠- قيمت البعثة الوقائع في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، حسب انطباقه في ميانمار. وإضافة إلى النزاعات المسلحة غير الدولية في ولايتي كاشين وشان، اعتبرت البعثة العنف في ولاية راخين بين جيش إنقاذ روهينغا أركان وقوات أمن ميانمار نزاعاً مسلحاً غير دولي، على الأقل منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧<sup>(٢)</sup>.

(٢) تقييم يتوافق مع تقييم اللجنة الدولية للصليب الأحمر. انظر على سبيل المثال، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "عودة النازحين إلى راخين يجب أن تكون آمنة وطوعية ومكّلة بالكرامة"، كلمة ألقاها رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حوار شانغريلا، سنغافورة، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

## ثالثاً - السياق

١١ - تعاقبت على حكم ميانمار سلسلة من الأنظمة العسكرية منذ عام ١٩٦٢. وفي عام ٢٠٠٨، اعتُمد دستور جديد، صممه الجيش للاحتفاظ بدوره المهيمن في السياسة والحكم. وأنشأ نظام حكم من عنصرين، عسكري ومدني. تعين القوات المسلحة (قوات التاماداو) ٢٥ في المائة من المقاعد في كلتا الهيئتين التشريعتين، وتختار المرشحين لثلاث مناصب وزارية رئيسية (الدفاع، وشؤون الحدود، والشؤون الداخلية)، وأحد نائبي الرئيس على الأقل. وهذا يكفي للسيطرة على الدفاع الوطني والمجلس الأمني وسائر الأجهزة الأمنية، وتعطيل التعديلات الدستورية. وللقوات المسلحة الحق في إدارة شؤونها والفصل فيها بصورة مستقلة، من دون إشراف مدني. ويشغل الضباط العسكريون الحاليون أو السابقون مناصب سلطة في جميع فروع الحكومة، وداخل الخدمة المدنية والجهاز القضائي، وفي العديد من المؤسسات المملوكة للدولة. وفي عام ٢٠١٠، شرعت الحكومة بقيادة ثين سين في إصلاحات واسعة النطاق نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية، من دون تعديل الدستور. وفازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وتسلمت حكومة بقيادة ذلك الحزب الحكم في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. ورُفعت الجزاءات وجرى الترحيب بالاستثمار الأجنبي.

١٢ - وإلى جانب إثنية البامار، تضم ميانمار مجموعات إثنية أخرى تشكل ٣٢ في المائة من العدد التقديري للسكان<sup>(٣)</sup>. ومنذ الاستقلال، استخدمت القوات المسلحة العديد من النزاعات المسلحة القائمة على أساس إثني لتبرير سلطتها، مقدمة نفسها بوصفها الضامنة للوحدة الوطنية. ولعدة مجموعات مظالم ضاربة الجذور، وهي تكافح من أجل المزيد من الحكم الذاتي والتقسيم المنصف للموارد الطبيعية. وعلى الرغم من أن الحكومات أبدت انفتاحها على اتفاقات سلام متفاوض بشأنها، استمرت أعمال القتال. وتشير هذه النزاعات إلى أن جهود الجيش لبناء الدولة باءت بالفشل: ليست هناك هوية قومية "ميانمارية" موحدة، ولم يزد السخط ضد الهيمنة البامارية - البوذية إلا تنامياً. وقد أصبح مفهوم "الأعراق القومية" تدريجياً، في ظل الحكم العسكري على وجه الخصوص، المعيار الرئيسي للعضوية في الأوساط السياسية للبلد، بحيث أنشأ "آخر" مشتركاً. وأنشأ النظام العسكري ثنائي مجموعات إثنية رئيسية، مقسمة إلى ١٣٥ "عرقاً قومياً" أخرى. وتحدد القائمة من "ينتمي" إلى ميانمار؛ واعتُبر جميع الآخرين، بغض النظر عن عدد الأجيال التي عاشت في ميانمار، غرباء أو مهاجرين. ويشمل ذلك الروهينغيا<sup>(٤)</sup>: ووفقاً للقوات المسلحة، "لا يمكن للغربان أن تصبح طواويس، وإن عاشت بينها"<sup>(٥)</sup>.

١٣ - ووفقاً لتعداد عام ٢٠١٤، فإن ٨٧,٩ في المائة من سكان ميانمار بوذيون، و ٦,٢ في المائة مسيحيون، و ٤,٣ في المائة مسلمون. ومع أن البامار في معظمهم بوذيون، تضم العديد من المجموعات الإثنية الأخرى أعداداً كبيرة من غير البوذيين. وقد كانت محاولات ستينات القرن

(٣) انظر تعداد ميانمار للسكان والمساكن لعام ٢٠١٤ (متاح على الرابط التالي: <http://myanmar.unfpa.org/en/publications/2014-population-and-housing-census-myanmar-data-sheet>).

(٤) تدرك البعثة مدى الحساسية المرتبطة بمصطلح "الروهينغيا" في ميانمار، حيث يشار إلى المجموعة عموماً بصفة "بنغالي". ويستخدم المصطلح في هذا التقرير وفقاً للحق في التحديد الذاتي للهوية.

(٥) "Myanmar Politics and the Tatmadaw", Tatmadaw, Directorate of the Public Relations and Psychological Warfare, 2018, p. 115.

الماضي لجعل البوذية دين الدولة مثيرة للانقسام. ويقر الدستور المعتمد عام ٢٠٠٨ "المكانة الخاصة" للبوذية، لكنه يعترف بالأديان الأخرى. ومنذ بدء الإصلاحات عام ٢٠١١، شهدت ميانمار تصاعداً في النزعة القومية البوذية، والخطاب الشرس ضد المسلمين، والعنف بين البوذيين والمسلمين. ومن بين أكبر المنظمات البوذية القومية رابطة حماية العنصر والديانة (المعروفة أيضاً باسم 'ماباثا' (MaBaTha)، والتي تقدم نفسها على أنها حامية البوذية. وقد حُلت 'ماباثا' اسماً، لكن خلفها لا يزالون يحظون بدعم واسع النطاق.

١٤- واليوم، تتمتع القوات المسلحة بشعبية أكبر في صفوف الأغلبية البامارية - البوذية. وقد استخدم الجيش العنف، ولا سيما في "أزمة الروهينغيا"، لإعادة تأكيد نفسه بوصفه حامي الأمة المعرضة للتهديد وزيادة توطيد دوره السياسي. وهذا أمر مثير بالنظر إلى سجله المروع في مجال حقوق الإنسان والكفاح الطويل للحركة الديمقراطية ضد حكمه. وظلت ميانمار بلداً يثير قلق الأمم المتحدة لثلاثين سنة، وظلت القرارات التي تدين حالة حقوق الإنسان فيها تصدر منذ عام ١٩٩١. ولثلاثة عقود، خلص من تعاقب من المقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في ميانمار إلى أن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق ومنهجية ولها صلة بسياسة الدولة والجيش. وقد استمرت الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠١١، وكانت مصب تركيز البعثة.

## رابعاً- الحالات الرمزية

١٥- ركزت البعثة على ثلاث حالات رمزية: الأزمة في ولاية راخين؛ وأعمال القتال في ولايتي كاشين وشان؛ والتعدي على ممارسة الحريات الأساسية ومسألة خطاب الكراهية.

### ألف- ولاية راخين

١٦- يبلغ معدل الفقر في ولاية راخين قرابة ضعف المتوسط الوطني. وتعاني جميع الطوائف في راخين من رداءة الخدمات الاجتماعية وندرة فرص كسب الرزق. وأكبر مجموعتين في الولاية هما البوذيون الراخين والمسلمون الروهينغيا؛ وتشكل الأولى الأغلبية؛ وتشكل الأخيرة الأغلبية في الشمال. وهناك العديد من الأقليات الإثنية الأخرى، بما في ذلك مسلمو كامان. وكثيراً ما تعزى المشاكل في ولاية راخين إلى العلاقات السيئة بين الروهينغيا والراخين، مما يعكس مظالم وأحكاماً مسبقة ضاربة الجذور. ومع ذلك، فإن معظم الروهينغيا والراخين الذين قابلتهم البعثة أشاروا إلى أن العلاقات مع الطوائف الأخرى كانت جيدة قبل عام ٢٠١٢، مستشهدين بأمثلة من المعاملات التجارية والصدقات.

## ١- الانتهاكات المرتكبة ضد إثنية الراخين

أود أن أشاطر قصتي العالم بأسره لأن العالم لا يعرف ما يحدث عندنا<sup>(٦)</sup>.

١٧- تحدث أعضاء البعثة مع العديدين من إثنية الراخين، سلطوا الضوء على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات أمن ميانمار في حقهم. وهذه الانتهاكات مماثلة لتلك التي تواجهها مجموعات إثنية أخرى في ميانمار.

١٨- واستخدمت قوات التاماداو الرجال والنساء والأطفال الراخين لأغراض العمل القسري أو الإلزامي، ومعظمه "عتالة". وشملت الانتهاكات الأخرى عمليات الإخلاء القسري من خلال مصادرة الأراضي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وانتهاكات الحق في الحياة، والحق في السلامة البدنية والعقلية، والحق في الملكية. كما عرّض جنود قوات التاماداو النساء الراخين للعنف الجنسي، غالباً في سياق العمل القسري؛ وعلى سبيل المثال، توضح إحدى الضحايا كيف أنها اقتيدت، عام ٢٠١٧، إلى قاعدة عسكرية، وتعرضت للضرب والاعتصاب على يد عقيد في قوات التاماداو.

١٩- وتلقت البعثة أيضاً تقارير عن إجراءات قمعية ضد أعمال تأكيد هوية الراخين. فعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، استخدمت الشرطة القوة المفرطة في تفريق مظاهرة في مراوك - يو ضد إلغاء حدث سنوي لإثنية الراخين، مما أسفر عن مقتل سبعة محتجين.

## ٢- القمع والاضطهاد المنهجين للروهينغيا

في ولاية راخين، المسلمون فيما يشبه القفص، لا يستطيعون السفر إلى الخارج. ليست هناك حقوق إنسان للمسلمين في ولاية راخين. ولا أعرف السبب الذي لأجله بعثنا الله إلى هناك.

٢٠- بدأت عملية "مغايرة" الروهينغيا ومعاملتهم التمييزية قبل عام ٢٠١٢ بوقت طويل. والضعف الشديد للروهينغيا هو نتيجة لسياسات وممارسات حكومية نفذت على مدى عقود، همشتهم باستمرار. والنتيجة هي حالة مستمرة من القمع الشديد والمنهجي والمؤسسي من الولادة حتى الوفاة.

٢١- وحجر الزاوية في الاضطهاد المذكور أعلاه هو الافتقار إلى مركز قانوني. فالقوانين والسياسات المتعاقبة المنظمة للمواطنة والحقوق السياسية أصبحت إقصائية على نحو متزايد في صياغتها، وتعسفية وتمييزية في تطبيقها. وأصبح معظم الروهينغيا عديمي الجنسية بحكم الواقع، وحرمو تعسفاً من الجنسية. ولا يمكن حل هذا عن طريق قانون الجنسية لعام ١٩٨٢، المطبق على نحو ما اقترحت الحكومة من خلال عملية التحقق من الجنسية. فالمسألة الأساسية هي بروز مفهوم "الأعراق القومية" والخطاب الإقصائي المرافق، الناشئ إبان الحكم الدكتاتوري لني وين في ستينات القرن الماضي. وكانت للصلة بين "الأعراق القومية" والمواطنة عواقب وخيمة على الروهينغيا.

(٦) اقتباسات من مقابلات الضحايا، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢٢- فقد كان تشريد الروهينغيا في سبعينات وتسعينات القرن الماضي، في سياق تنفيذ النظام العسكري لهذه الرؤية الإقصائية، من المقدمات المبكرة. ونبه المراقبون، بما في ذلك آليات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، سلطات ميانمار والمجتمع الدولي إلى كارثة تلوح في الأفق منذ عقود من الزمن.

٢٣- وطالما كان سفر الروهينغيا بين القرى والبلدات وخارج لاية راخين مقيداً على أساس نظام أذن سفر تمييزي. وقد كانت لهذا آثار خطيرة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والتعليم. وكانت درجة سوء التغذية التي شهدتها ولاية راخين الشمالية منذرة بالخطر. ومن القيود التمييزية الأخرى الإجراءات المتعلقة بالحصول على إذن الزواج، والقيود على عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات، والحرمان من إمكانية تسجيل ولادات الأطفال الروهينغيا على قدم المساواة. وعلى مدى عقود من الزمن، عرّضت قوات الأمن الروهينغيا للسرقة والابتزاز على نطاق واسع. كما كانت حالات الاعتقال التعسفي، والعمل القسري، وسوء المعاملة، والعنف الجنسي سائدة.

### ٣- العنف عام ٢٠١٢

لقد بكينا عندما غادرنا؛ لقد فقدنا ٢٥ عاماً من العمل الشاق. لقد انتهى أجلي تقريباً، لكن ما الذي سيحدث لأبنائي وأحفادي؟

٢٤- في هذا السياق، اجتاحت موجتا عنف ولاية راخين، في حزيران/يونيه وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، طالتا ١٢ بلدة. وعادة ما يقدم القتل العمد، والاغتصاب المزعوم، لامرأة من الراخين وقتل ١٠ حجاج مسلمين على أنه من المسببات الرئيسية. ووفقاً لما ذكرته لجنة التحقيق الحكومية، خلفت أعمال العنف ١٩٢ قتيلاً و٢٦٥ جريحاً وتدمير ٦١٤ ٨ منزلاً. ومن المرجح أن الأرقام الفعلية أكبر من ذلك بكثير. واندلعت أعمال عنف أخرى في تاندوي عام ٢٠١٣.

٢٥- وعلى الرغم من انتشار تصوير الحكومة للعنف على أنه "طائفي" بين الروهينغيا والراخين، فإنه غير دقيق. وبالرغم من أن حدوث عنف بين مجموعتي الروهينغيا والراخين أمر مؤكد، وأسفر عن القتل وتدمير الممتلكات، فإن هذه الهجمات ليست نوبات عداء تلقائية؛ وإنما نتجت عن خطة للتحريض على العنف وتضخيم التوترات. وظلت حملة الكراهية ضد الروهينغيا وتجريدهم من إنسانيتهم جارية لأشهر، وتصاعدت بعد ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بقيادة حزب تنمية القوميات في راخين، وعدة منظمات للراخين، والمنظمات المتطرفة للرهبان البوذيين، والعديد من المسؤولين والشخصيات النافذة. وقد انتشرت عبر المنشورات المناهضة للروهينغيا وللمسلمين، والبيانات العامة، والتجمعات، ومقاطعة متاجر المسلمين. ووسم الروهينغيا بوسم "مهاجرون غير شرعيين" و"إرهابيون"، وضُوروا على أنهم تهديد وجودي قد "يبتلع أعراقاً أخرى"؛ "معدلات ولادتهم الخارجة عن السيطرة". وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، استشهد حزب تنمية القوميات في راخين، في 'تو ثيت ياي' (Toe Thet Yay)، وهي مطبوعة رسمية، بهتلر قائلاً إن "الأعمال اللاإنسانية" ضرورية لـ "الحفاظ على عنصر ما".

٢٦- وكانت قوات أمن ميانمار شريكاً على الأقل، وكثيراً ما تقاعست عن التدخل لوقف العنف، أو شاركت فيه بفاعلية. وجرح الروهينغيا وقتلتهم وعذبتهم ودمرت ممتلكاتهم. ووصف

شهود من سيتوي وكياوكيو حالات منعت فيها قوات الأمن الروهينغيا أو الكامان من إطفاء حرائق أضرمتها في مساكنهم الراخين، بما في ذلك عن طريق إطلاق النار. ووصف شهود من مونغداو قوات أمنية تطلق النار عشوائياً على الروهينغيا وتقوم باعتقالات جماعية تعسفية، بما في ذلك عمال روهمينغيا من منظمات غير حكومية. ونُقلت مجموعات كبيرة إلى سجن بوثيردونغ، حيث واجهوا ظروفاً لا إنسانية وضروباً من التعذيب. وتعرض السجناء للضرب على يد حراس السجن وزملائهم من المحتجزين الراخين، وبعضهم بصورة قاتلة.

٢٧- وشكل عنف عام ٢٠١٢ نقطة تحول في ولاية راخين: حيث تدهورت العلاقة بين الراخين والروهمينغيا؛ وزاد الخوف والريبة. وعلى الرغم من أن الكامان مجموعة إثنية معترف بها، فقد استُهدفوا إلى جانب الروهينغيا باعتبارهم مسلمين، وعانوا منذ ذلك الحين زيادة في التمييز والتهميش.

٢٨- وردت الحكومة على العنف بزيادة وجود قوات الأمن والفصل القسري بين الطوائف. ولم ترفع حالة الطوارئ التي أُعلنت في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلا في آذار/مارس ٢٠١٦. وفرضت السلطات البلدية في ولاية راخين حظر التجول وحظرت التجمعات العامة لأكثر من خمسة أشخاص. وهذه القيود لا تزال سارية اليوم في بلدي مونغداو وبوثيردونغ، وطُبقت بطريقة تمييزية ضد طائفة الروهينغيا. وهي تؤثر على حرية الدين، مع حرمان الناس من الصلاة جماعة في المساجد.

٢٩- وقد شرد العنف أكثر من ١٤٠.٠٠٠ شخص، معظمهم من الروهينغيا. وتمكن بضعة آلاف ممن شردوا من إثنية الراخين من العودة أو أعادت الحكومة توطينهم. وبعد ست سنوات من العنف، لا يزال ١٢٨.٠٠٠ من الروهينغيا والكامان معزولين، ومحصورين في المخيمات ومواقع التشرد، من دون حرية الحركة، أو إمكانية الحصول على غذاء كاف، أو الرعاية الصحية الكافية، أو التعليم، أو سبل كسب الرزق. ويمنع المشردون من العودة إلى موطنهم الأصلي. ويتجاوز هذا العزل أي تدبير أممي مبرر ويشكل حرماناً تعسفياً من الحرية. كما يواجه روهمينغيا آخرون في وسط ولاية راخين، بما في ذلك من أُعيد توطينهم، قيوداً شديدة، بما في ذلك على حرية التنقل، وهو ما يؤثر على الحياة اليومية.

٣٠- وفاقم العنف من اضطهاد الروهينغيا. بل وأصبح التنقل خارج ولاية راخين أكثر صعوبة. ولم يتمكن الطلاب الروهينغيا من التسجيل بجامعة سيتوي منذ عام ٢٠١٢؛ وأسقطت إمكانية حصولهم على التعليم العالي بصورة فعلية. ويشكل هذا انتهاكاً للحق في التعليم، وأداة قوية لضمان التهميش عبر الأجيال. وعلى الرغم من أنه سمح للروهمينغيا بالتصويت عام ٢٠١٠، فقد أسقط هذا الحق قبل انتخابات عام ٢٠١٥. وأدى مناخ الاضطهاد إلى زيادة مغادرة الروهينغيا لولاية راخين على متن القوارب في السنوات التالية.

#### ٤- ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ و"عمليات التطهير"

ذلك اليوم شعرت وكأنه اليوم الأخير لهذا العالم، كما لو كان العالم بأسره ينهار. ظننت أن يوم القيامة قد أتى.

٣١- ما حدث في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ وفي الأيام والأسابيع التي تلتها هو تحقيق كارثة كان أوارها يستعر منذ وقت طويل. لقد كان نتيجة القمع المنهجي للروهينغيا، وعنق ٢٠١٢، وأفعال وأوجه تقصير الحكومة منذ ذلك الحين. لقد تسببت في تفكك مجتمع محلي.

٣٢- وفي الساعات الأولى من ٢٥ آب/أغسطس، أطلق جيش إنقاذ روهينغيا أراكان هجمات منسقة على قاعدة عسكرية وزهاء ٣٠ مخفراً متقدماً لقوات الأمن في جميع أنحاء ولاية راخين الشمالية، فيما يبدو رداً على زيادة الضغط على المجتمعات المحلية للروهينغيا ولإثارة الاهتمام العالمي. كانت لعدد قليل من القادة المدربين تدريباً طفيفاً بعض الأسلحة، وحمل عدد كبير من القرويين غير المدربين العصي والسكاكين. وكانت للبعض أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وقتل اثنا عشر من أفراد الأمن.

٣٣- وكان رد قوات الأمن، الذي أطلق خلال ساعات، فورياً ووحشياً وغير متناسب بشكل صارخ. كان ظاهره القضاء على "التهديد الإرهابي" الذي يشكله جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، وشمل في الأيام والأسابيع التي أعقبت ذلك مئات القرى في أنحاء مونغداو وبوئيدونغ وراثيدونغ. واستهدفت العمليات جميع السكان الروهينغيا ورهبتهم. وسمتها السلطات "عمليات التطهير". ونتيجة لذلك، بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠١٨، كان حوالي ٧٢٥ ٠٠٠ من الروهينغيا قد فروا إلى بنغلاديش.

٣٤- وعلى الرغم من أن العمليات جرت على مدى مساحة جغرافية شاسعة، فقد كانت متشابهة بشكل صارخ. لقد كان جنود التاماداو يهاجمون قرية في الساعات الأولى من الصباح، إلى جانبهم في كثير من الأحيان قوات أمن أخرى، وكثيراً ما يكونون من رجال الراخين وأحياناً من أقليات إثنية أخرى. وتم تصميم العمليات لزرع الرعب الفوري، بإيقاظ الناس على وقع إطلاق النار السريع والكثيف أو الانفجارات أو صراخ وصياح القرويين. وأضرمت النيران في المباني، وأطلق جنود التاماداو نيران بنادقهم بشكل عشوائي على المنازل والحقول، وعلى القرويين.

٣٥- وتوحي طبيعة وحجم وتنظيم العمليات بوجود مستوى من التخطيط المسبق والتصميم من جانب قيادة التاماداو يتفق مع رؤية القائد العام، الجنرال مين أونغ هلاينغ، الذي ذكر في منشور على فيسبوك في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في ذروة العمليات، أن "المشكلة البنغالية مشكلة قديمة أصبحت عملاً غير منجز رغم الجهود التي بذلتها الحكومات السابقة لحلها. والحكومة القائمة تبذل عناية كبيرة لحل المشكلة".

#### (أ) كارثة حقوق الإنسان

كان الجميع يفرون بأرواحهم. لم أكن قادرة حتى على حمل أطفالي.

٣٦- وشكلت "عمليات التطهير" كارثة في مجال حقوق الإنسان. فقد قتل آلاف الروهينغيا أو أصيبوا بجروح. وتشير المعلومات التي جمعتها البعثة إلى أن الرقم التقديري بأن عدد الوفيات

يصل إلى ١٠٠٠٠ (٧) رقم محافظ. فقد ارتكبت عمليات قتل جماعي في مين غيبي (تولا تولي)، وموونغ نو، وشوت بين، وغودار بين، وفي قرى في تجمع قرى كوي تان كوك. وفي بعض الحالات، لقي مئات الأشخاص حتفهم. وفي كل من مين غيبي وموونغ نو، جُمع القرويون معاً قبل فصل الرجال والفتيان وقتلهم. وفي مين غيبي، أخذت النساء والفتيات إلى منازل قريبة، واغتصبن جماعياً، ثم قتلن أو جرحن جروحاً بليغة. وأغلقت المنازل وأُضربت فيها النيران. ونجا القليلون. وفي العديد من القرى الأخرى، كان عدد الإصابات عالياً بشكل ملحوظ أيضاً. ونقلت الجثث في المركبات العسكرية وأُحرقت وتُخلص منها في مقابر جماعية.

٣٧- وقُتل الأفراد أو أصيبوا بجروح جراء طلقات نارية، تستهدفهم أو عشوائية، أثناء فرارهم في كثير من الأحيان. وقتل الجنود، وأحياناً رجالاً الراخين، القرويين باستخدام أسلحة بيضاء كبيرة. وقتل آخرون في هجمات الحرق العمد، حرقاً حتى الموت في منازلهم، ولا سيما المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال الصغار، غير القادرين على الفرار. وفي بعض الحالات، أُجبر الناس على دخول منازل تحترق، أو أُوصدت عليهم أبواب مبان وأُضربت فيها النيران.

٣٨- وارتكبت أفعال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على نطاق واسع. وارتكبت الاغتصاب الجماعي الواسع النطاق جنود القوات المسلحة لميانمار على الأقل في ١٠ مجتمعات قرى في ولاية راخين الشمالية. وفي بعض الأحيان، تعرض ما يناهز ٤٠ امرأة وفتاة للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي معاً. وذكرت إحدى الناجيات بروحها، "كنت محظوظة، لقد اغتصبني ثلاثة رجال فقط". وكثيراً ما كانت عمليات الاغتصاب تجري في الأماكن العامة وأمام الأسر والمجتمع المحلي، لتحقيق أقصى قدر من الإذلال والصدمة النفسية. واغتصبت الأمهات جماعياً أمام أطفالهن الصغار، الذين أصيبوا بجراح بليغة وفي بعض الأحيان قُتلوا. واستهدفت النساء والفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ٢٥ سنة، بمن فيهن الحوامل. واقتُرنت عمليات الاغتصاب بعبارات مهينة وتهديد أرواحهن، من مثل، "سنقتلكن بهذه الطريقة، باغتصابكن". وتعرضت النساء والفتيات بصورة منهجية للاختطاف والاحتجاز والاغتصاب في المجمعات العسكرية ومجمعات الشرطة، بشكل يرقى في كثير من الأحيان إلى استعباد جنسي. وتعرض الضحايا لجروح بليغة قبل وأثناء الاغتصاب، وكثيراً ما وُسمن بعضات عميقة. وتعرضن لإصابات بليغة في أجهزة التناسلية، بما في ذلك الاغتصاب بالسكاكين والعصي. وقتلت العديداً من الضحايا أو لقين حتفهن جراء الإصابات. وتبدي الناجيات بأرواحهن علامات الصدمة العميقة ويواجهن وصماً هائلاً في مجتمعاتهن المحلية. وهناك تقارير موثوقة عن تعرض الرجال والفتيان أيضاً للاغتصاب، وتشويه الأعضاء التناسلية، والتعذيب الجنسي.

٣٩- وتعرض الأطفال لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي، وكانوا شهوداً عليها. وقتل الأطفال أمام والديهم، واستهدفت الفتيات الصغيرات بالعنف الجنسي. ومن بين حوالي ٥٠٠٠٠ من الأطفال الروهينغا في بنغلاديش، فر الكثيرون لوحدهم بعد قتل والديهم أو بعد فصلهم عن أسرهم. والتقت البعثة بالعديد من

(٧) Médecins Sans Frontières, "“No one was left”: Death and violence against the Rohingya in Rakhine State, Myanmar", March 2018

الأطفال المصابين بجروح ظاهرة تتسق مع رواياتهم عن تعرضهم لإطلاق النار أو الطعن أو الحرق.

٤٠ - وأُحيط بالعديد من الرجال والفتيان، واقتادتهم قوات الأمن إلى الغابات سيراً على أقدامهم أو أخذوا في مركبات عسكرية. وفي حين تأمل بعض الأسر أن يكون الآباء والأشقاء مسجونين، تشك أخرى في أنهم قد قتلوا.

٤١ - وقد فر مئات آلاف الروهنغيا، من دون مأوى أو غذاء أو ماء. وساروا على أقدامهم لأيام أو أسابيع عبر الغابات وفوق الجبال. ومات أناس في الطريق، بعضهم جراء جروح أصيبوا بها أثناء الهجمات. وولدت النساء؛ ولقي بعض الأطفال والرضع حتفهم. وغرق عدد غير معروف من الناس بعد انقلاب سفنهم، أو عند عبور الأنهار. كما قتل جنود قوات التاماداو الروهنغيا أثناء الرحلة وعند المعابر الحدودية. وأدت الألغام الأرضية التي زرعها جنود التاماداو في المناطق الحدودية في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سعيًا على ما يبدو لمنع أو ثني الروهنغيا عن العودة، إلى المزيد من الخسائر في الأرواح والإصابات البالغة.

٤٢ - وتؤكد صور ساتلية وروايات مباشرة التدمير الواسع النطاق والمنهجي والمتعمد والموجه، بالنار أساساً، للمناطق المأهولة بالروهنغيا في جميع أنحاء ثلاث بلدات. فما لا يقل عن ٣٩٢ قرية (٤٠ في المائة من جميع المستوطنات في ولاية راخين) قد دمرت كلياً أو جزئياً، بما يشمل ما لا يقل عن ٣٧ ٧٠٠ مبنى قائم بذاته. وأحرق ما يقارب ٨٠ في المائة منها في الأسابيع الثلاثة الأولى للعمليات، أُحرق جزء كبير منها بعد التاريخ الرسمي لإنهاء الحكومة "عمليات التطهير". وكان أكثر من ٧٠ في المائة من القرى المدمرة في مونغداو، حيث تعيش أغلبية من الروهنغيا. ومعظم المباني المدمرة هي منازل. كما أحرقت مدارس وأسواق ومساجد. واستهدفت المناطق التي يقطنها الروهنغيا على وجه التحديد، من دون أن تصاب مستوطنات الراخين المجاورة أو القرية منها بأي أذى.

## (ب) كارثة متوقعة ومخطط لها

حذرني جاري الراخين، "لا يمكنك البقاء هنا ولا يمكننا السيطرة على سوء سلوك قومنا. الحكومة تعتزم إبعاد قومكم".

٤٣ - وقعت الهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهنغيا أراكان عام ٢٠١٧ ولم تجر "عمليات التطهير" التي تلت ذلك في فراغ. لقد كانت متوقعة ومخططاً لها.

٤٤ - وبرز جيش إنقاذ روهنغيا أراكان كمنظمة مقاومة للروهنغيا رداً على عنف عام ٢٠١٢ وزيادة اضطهاد الدولة في جميع جوانب الحياة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أطلقت المجموعة<sup>(٨)</sup> هجوماً أولياً صغيراً على ثلاثة مراكز لشرطة حرس الحدود في ولاية راخين الشمالية. وقتل تسعة من أفراد الشرطة، وحصل جيش إنقاذ روهنغيا أراكان على بعض الأسلحة. وردت قوات الأمن، بقيادة قوات التاماداو، بـ "عمليات التطهير". ففر حوالي ٨٧ ٠٠٠ من الروهنغيا إلى بنغلاديش. وشوهت نفس الأساليب والانتهاكات في هذه العملية كما في وقت لاحق من عام ٢٠١٧، وإن كان ذلك على نطاق أصغر. وبرأت لجنة

(٨) كانت معروفة وقتها بحركة اليقين.

تحقيق حكومية بقيادة نائب الرئيس، والتحقيقات التي أجرتها قوات الأمن ذاتها، ساحة قوات الأمن من أي مخالفات، مؤيدةً شرعية وملاءمة الاستجابة.

٤٥- وكما في عام ٢٠١٢، أدى عنف عام ٢٠١٦ إلى زيادة تكثيف التدابير القمعية ضد الروهينغيا. وزاد عدد قوات الأمن ومعسكراتها ونقاط التفتيش. وأصبحت الحياة اليومية للروهينغيا لا تطاق، مع قيود شديدة على التنقل. وأزيلت الأسيجة الوقائية من حول منازل الروهينغيا، وصودرت السكاكين وغيرها من الأدوات الحادة. وزادت الدوريات الأمنية، وعمليات تفتيش المنازل، وحالات الضرب، والسرقة، والابتزاز. واعتقل مئات الرجال والفتيان، مع استهداف الأكثر تعليماً وتأثيراً في كثير من الأحيان. وتعرض العديدون لسوء المعاملة أو التعذيب أثناء الاحتجاز. أفرج عن بعضهم لاحقاً عند دفع رشاً؛ ولم يشاهد آخرون منذ ذلك الحين. وتعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي.

٤٦- وفي الوقت نفسه، عاودت السلطات جهودها الرامية إلى فرض بطاقة التحقق (الهوية) الوطنية على الروهينغيا، وهي بطاقة رفضها هؤلاء، معتبرين إياها رمزاً لنظام تمييزي من شأنه أن يرسخ مركزهم كـ "مهاجرين بنغاليين". وأصبحت البطاقة بصورة متزايدة شرطاً مسبقاً للمرور عبر نقاط التفتيش، والوصول إلى الأراضي الزراعية، ولصيد الأسماك. واستخدم التخويف والقوة، بما في ذلك في الاجتماعات المجتمعية التي جرت في حضور الشرطة والجيش، إذ شهدت تهديدات تحت فوهات البنادق. وفي هذه الاجتماعات، قيل للقرويين أن "يتسلموا البطاقة أو يغادروا البلد"؛ وقال الجنود لآخرين، في شوت يبين على سبيل المثال، أن يقبلوا بها أو يقتلوا. ومع ذلك، رفض معظم الروهينغيا.

٤٧- وفي أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٧، زار الراهب القومي المتطرف ويراثو ولاية راخين الشمالية، حيث ألقى خطاباً عامة جماعية. وحاصر قرية زاي دي بين (بلدة راثيردونغ) القرويون الراخين وقوات الأمن طوال آب/أغسطس. وفي خضم تصاعد التوتر مباشرة قبيل ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، تزايد نشر وسائل إعلام ميانمار لتقارير عن نشاط مزعوم لجيش إنقاذ روهينغيا أراكان بطريقة ملهبة للمشاعر. كما تواصل خطاب الكراهية الذي يحظى برعاية الدولة تجاه الروهينغيا.

٤٨- وبدأ حشد كبير لقوات الجيش وغير ذلك من الأصول العسكرية في جميع أنحاء شمال راخين في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٧، عقب اجتماع بين سياسيين من الراخين والقائد الأعلى للقوات المسلحة. ونُقل جنود من فرقتي المشاة الخفيفة ٣٣ و ٩٩ جواً إلى ولاية راخين، مع شحنات إضافية من المعدات العسكرية. وكان تعزيز حضور الجيش واضحاً. وتسلم الجنود مراكز شرطة حرس الحدود. وجند الرجال الراخين في قوات الأمن، بما في ذلك تجنيد "المسار السريع" في الشرطة. وجرت تعبئة رجال محليين آخرين من الراخين وتسليحهم. وكانت هذه التعزيزات كبيرة، الأمر الذي يتطلب تخطيطاً لوجستياً ووقتاً للتنفيذ، وهي اعتبارات تبين أن العمليات اللاحقة كانت متوقعة ومخططاً لها.

## (ج) كارثة دائمة

لن أعود أبداً حتى يعترفوا بحقوقنا مثل الآخرين في ميانمار. وإلا، أفضل الموت هنا.

٤٩- بينما ادعت الحكومة أن "عمليات التطهير" انتهت في ٥ أيلول/سبتمبر<sup>(٩)</sup>، استمر تدخل الجيش وقتاً غير يسير في تشرين الأول/أكتوبر. وزيد في تقييد حرية التنقل، بتقييد حركة من تبقى من الروهينغا في منازلهم، والحد من إمكانية وصولهم إلى الأسواق وسبل المعيشة، وتفاقم سوء التغذية لديهم. وفرضت قيود شديدة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أو منعت. وعلى العكس من ذلك، لم توفر أي حماية للروهينغا من اعتداءات الحراس غير النظاميين وسرقة ممتلكاتهم ومواشيهم وغيرها من متعلقاتهم من جانب أفراد مجموعات إثنية أخرى. وتواصلت الهجمات المتفرقة، بما في ذلك العنف الجنسي. وأرغمت هذه العوامل المزيد من الروهينغا على الفرار إلى بنغلاديش، بمعدل متوسطه ٧٣٣ ١ شخصاً في الشهر منذ بداية عام ٢٠١٨.

٥٠- وأعقب التشريد الجماعي للروهينغا وإحراق قراهم احتلال منهجي للأراضي التي أخلت. وسوت الجرافات بالأرض المباني والنباتات المحروقة والمدمرة، بل وحتى التي نجت من التدمير، ماحيةً أي أثر للمجتمعات المحلية للروهينغا، ومدبرةً في الوقت نفسه الأدلة الجنائية. واختفت عشرات قرى الروهينغا. ومن المباني الجديدة مراكز قوات الأمن ومساكن مخصصة للمجموعات الإثنية الأخرى. وتشير خطط "إعادة التوطين" الحكومية إلى أن المساكن التي ستشيد للمجتمعات المحلية المشردة جميعها تقريباً مخصصة لغير الروهينغا. وتجري على قدم وساق مشاريع هياكل أساسية أخرى تحتل أراضي الروهينغا، ومنها طرق ومناجم جديدة.

٥١- ومع أن الحكومة تعهدت، من حيث المبدأ، بإعادة الروهينغا إلى وطنهم، فليس ثمة ما يشير حتى الآن إلى أن ذلك سيكون بطريقة تكفل احترام حقوق الإنسان، وهو أمر أساسي لعودة أمنة وكرامة لمن شردوا. ويتطلب إجراء إعادة إلى الوطن قبول بطاقات التحقق الوطنية والنزول في مراكز استقبال مسيجة بالأسلاك الشائكة. ويجري إنكار الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية، بما في ذلك الاضطهاد الذي ترعاه الدولة والخطاب الإقصائي والانقشاصي، لكنها استمرت من دون هوادة. وستكون القوات الأمنية التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مأمن من العقاب هي المسؤولة عن ضمان أمن العائدين.

## (د) الجناة

٥٢- تمت "عمليات التطهير" تحت قيادة القوات المسلحة لميانمار، مع قوات الأمن الأخرى، وأساساً شرطة ميانمار وشرطة حرس الحدود. وشاركت في هذه الأعمال بفاعلية وحدات من القيادة الغربية، إلى جانب فرقتي المشاة الخفيفة ٣٣ و ٩٩، التابعتين مباشرة إلى نائب القائد العام، الجنرال سوو وين. وكانت الفرقتان مسؤولتين عن بعض أخطر الانتهاكات. وتعزى جميع حالات العنف الجنسي تقريباً إلى قوات التناحداو.

(٩) انظر - [www.facebook.com/state.counsellor/posts/speech-delivered-by-her-excellency-daw-aung-san-su-kyi-state-counsellor-of-the-1121130291354519](https://www.facebook.com/state.counsellor/posts/speech-delivered-by-her-excellency-daw-aung-san-su-kyi-state-counsellor-of-the-1121130291354519) (اطلع عليه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

٥٣- وفي بعض القرى، شارك رجال الراخين في العمليات، ومعظمها نهب وحرق، بل وفي قتل الروهينغيا وإصابتهم بجروح أيضاً. كما تورط مدنيون من أقليات إثنية أخرى في بعض الأماكن. ويبرهن الإشراف المتكرر والمنظم لمجموعات مدنية في العمليات، والطريقة المتسقة التي جُهِزوا بها وأسندت إليهم بها المهام ونفذوا بها أدوارهم في البلدات الثلاث، على تنظيمها من جانب القوات المسلحة.

٥٤- وارتكب جيش إنقاذ روهمينغيا أركان بدوره انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل عشرات المشتبه في أنهم مخبرون وحرق قرية للراخين في آه هتيت بيو ما في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن الحكومة ادعت أن جيش إنقاذ روهمينغيا أركان أحرقت قرى الروهينغيا، لم يثبت للبعثة أي شيء من هذا القبيل. وتتطلب انتهاكات أخرى يُزعم أن جيش إنقاذ روهمينغيا أركان ارتكبها، ومنها عدة حوادث قتل فيها الراخين وأفراد من مجموعات إثنية أخرى، من بينهم المرو، مزيداً من التحقيق، وكذلك قتل ما يناهز ١٠٠ رجل وامرأة هندوس من إثنية خا موونغ سيك. وتؤكد المعلومات التي استقتها البعثة من مصادر أولية عن الحادث الأخير صحة حدوث القتل، لكنها غير حاسمة بشأن الجاني. فقد كانت مجموعات مقاتلة أو إجرامية أخرى تنشط بدورها في المنطقة وقد تكون هي أيضاً المسؤولة عن الانتهاكات.

## باء- ولايتا كاشين وشان

لا يعاملنا جنود القوات المسلحة كبشر، يعاملوننا كحيوانات. ينظرون إلينا وكأنه لا يحق لنا حتى الوجود.

٥٥- شوهدت أنماط سلوك مماثلة من جانب قوات الأمن، وبخاصة قوات التاماداو، في أماكن أخرى. وركزت البعثة على الحالة في شمال ميانمار (ولايتا كاشين وشان)، حيث اعتبر المخاطبون أن محتهم قد نُجِّهت.

٥٦- وقد وقعت الحكومات المتعاقبة اتفاقات ثنائية لوقف إطلاق النار واتفاقاً لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد مع مختلف "المنظمات الإثنية المسلحة". وفي الوقت نفسه، منذ عام ٢٠١١، شهد شمال ميانمار تصاعداً حاداً في القتال الدائر بين قوات التاماداو والمجموعات المسلحة، ولا سيما تلك المستبعدة أو غير الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار؛ وتشمل هذه جيش استقلال كاشين، بعد انهيار وقف لإطلاق النار استمر ١٧ سنة عام ٢٠١١؛ وجيش ولاية شان الشمالية؛ وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار؛ والجيش الوطني لتحرير تانغ. كما اندلعت اشتباكات بين الجيش الوطني لتحرير تانغ وجيش ولاية شان الجنوبية.

٥٧- ولكل واحد من النزاعات المذكورة أعلاه تاريخ معقد وتغذية مظالم شتى، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام الأراضي، والمشاريع الإنمائية، واستغلال الموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. بيد أن العوامل الكامنة هي مطالب بمزيد من الحكم الذاتي وتقرير المصير والقضاء على التمييز الإثني أو الديني، فضلاً عن الاستياء من تكتيكات قوات التاماداو التي تستهدف المدنيين وتنتهك حقوق الإنسان.

٥٨- وتحققت البعثة من عدد من الحوادث التي وقعت في سياق هذه النزاعات المسلحة، ثم أكدت وجود أنماط ثابتة من انتهاكات القانون الدولي. ومع استمرار أعمال القتال وانعدام الأمن السائد، تستمر هذه الانتهاكات.

## ١- انتهاكات قوات التاماداو

لم يكن هناك متمردون في قريتي. لكن الجيش جاء ببساطة وهاجمنا.

٥٩- وتتسم عمليات قوات التاماداو في شمال ميانمار بالهجمات المنهجية الموجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية، والهجمات العشوائية. وغالباً ما تنفذ الهجمات في المناطق السكنية المأهولة بالمدنيين، من دون وجود أي هدف عسكري واضح، وفي تجاهل صارخ لأرواح المدنيين وممتلكاتهم ورفاههم. وأطلق جنود التاماداو النار بصورة مباشرة على المدنيين الفارين أو الباحثين عن المأوى وقصفوهم. وأسفرت الهجمات بشكل روتيني عن وفيات وإصابات في صفوف المدنيين. وكان النهب الواسع النطاق وتدمير وحرق المنازل أموراً شائعة. ولوحظ هذا السلوك في معظم المناطق المتضررة من النزاع في شمال ميانمار، ولا سيما في أنحاء الأراضي الخاضعة لسيطرة منظمات إثنية مسلحة أو حولها.

٦٠- وهذا الأسلوب في العمل محفز لانتهاكات أخرى. ويُستهدف المدنيون لأنهم ينتمون إلى نفس المجموعة الإثنية أو لأنهم يعتبرون في "سن القتال"، في محاولة على ما يبدو لثني المدنيين عن الانخراط في منظمات إثنية مسلحة. وأثبتت البعثة خطأً من انتهاكات الحق في الحياة، مع العديد من أعمال القتل غير المشروعة، ارتكب معظمها في سياق العمليات العسكرية، ناجمة عن هجمات عشوائية، أو هجمات تستهدف المدنيين، أو قتل أشخاص في عهدة قوات التاماداو أو إعدامهم خارج نطاق القضاء. وترتكب عمليات القتل غير الشرعي في سياقات أخرى أيضاً، من دون أي صلة واضحة أو مباشرة مع الأعمال القتالية، في سياق العمل القسري على سبيل المثال.

٦١- وتظهر أنماط مماثلة لحالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، غالباً في حق الرجال والنساء والأطفال، من أجل الحصول على معلومات أو اعترافات بشأن أنشطة المنظمات الإثنية المسلحة أو عقاباً على تعاطف متصور مع معارضي قوات التاماداو. واستُخدم التعذيب وسوء المعاملة لإكراه أشخاص على العمل القسري، وكثيراً ما كانت ظروف الاحتجاز ترقى إلى سوء معاملة؛ وأُجبر المدنيون على استباق الوحدات العسكرية التي تسير دوريات في مناطق النزاع، أحياناً بالزي الرسمي لقوات التاماداو، مما يعرضهم للهجمات والوفاة والإصابات.

٦٢- وتعرضت النساء للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. واختطف بعضهن الجنود ثم اغتصبن، أو حتى اغتصبن جماعياً، قبل قتلهن. واختيرت النساء والفتيات لغرض الزواج القسري، واستُهدفن في منازلهن لأغراض العنف الجنسي. وفي كثير من الحالات، اقترن العنف الجنسي بسلوك مهين، بما في ذلك الشتائم والبصاق. وعند هروب النساء، كثيراً ما كان جنود التاماداو يبحثون عنهن، ويعتدون بدنياً على أفراد أسرهن ويهددونهم ويهدمون أو يسرقون ممتلكاتهم. وطال العنف الجنسي الرجال كوسيلة من وسائل التعذيب، بما في ذلك للحصول على معلومات أو اعترافات.

٦٣- وانخرطت قوات التاماداو في الاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية، في حالات يرقى العديد منها إلى اختفاء قسري. وأخذ الرجال والنساء، وفي بعض الحالات الأطفال، من قراهم واحتجزوا للعمل قسراً أو بسبب الاشتباه في أن لهم صلات بمنظمات إثنية مسلحة. وأودع الضحايا رهن الحبس في نظام العزل في أماكن احتجاز غير رسمية لفترات تراوحت بين يوم واحد وستين. ولم يبلغ معظمهم بسبب الاعتقال، ولا أحضروا أمام قاض. وفي حادثة وقعت في مونيكيوي، بولاية شان، اعتقل أكثر من ١٠٠ شخص واحتجزوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٦٤- وكما هو الحال في مناطق أخرى من ميانمار، كان العمل القسري سمة معتادة من حياة الكثيرين في شمال ميانمار. وتحققت البعثة من وجود نمط لاستخدام قوات التاماداو المنهجية للعمل القسري، بما في ذلك للعتالة أو حفر الخنادق، أو كأدلة أو طهارة. ويصل الجنود بشكل روتيني إلى القرى من دون إنذار وبأخذون الناس للعمل القسري لمدة تصل إلى أسابيع في المرة الواحدة. وطُلب من بعض من أخذوا أن يقاتلوا لحساب قوات التاماداو. وجندت قوات التاماداو الأطفال طوال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من بذل بعض الجهود لمعالجة هذه المسألة.

٦٥- وكثيراً ما ترتكب الانتهاكات ضد الأقليات الإثنية والدينية في شمال ميانمار بقصد الاضطهاد، في سياق يتسم بالتمييز الشديد على أسس عرقية أو دينية. وقد أدى ذلك، على سبيل المثال، إلى تدمير أو نهب الكنائس والأعيان الدينية أثناء العمليات العسكرية (وأحياناً إلى تشييد معابد بودية في وقت لاحق)، وأيضاً إلى استخدام لغة مهينة أثناء ارتكاب هذه الأفعال.

## ٢- الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة من "المنظمات الإثنية المسلحة"

منذ تجنيد ابني قسراً عام ٢٠١٦، لم يصلني خبر منه. وأتبع دائماً فيسبوك لمحاولة التعرف عليه في مركز من المراكز، حياً أو ميتاً.

٦٦- ارتكبت المنظمات الإثنية المسلحة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات لحقوق الإنسان، الكثير منها في سياق الأعمال القتالية بين الجيش الوطني لتحرير تانغ وجيش ولاية شان الجنوبية، بما في ذلك الاختطاف والاحتجاز، وسوء المعاملة، وتدمير أراضي وممتلكات المدنيين أو الاستيلاء عليها. وكانت هناك حالات لم تتخذ فيها هذه المجموعات، وكذا جيش استقلال كاشين وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، تدابير تحوطية لحماية المدنيين أثناء الهجمات وجندت قسراً البالغين والأطفال. ومارس بعضها ضغطاً اقتصادياً هائلاً على المدنيين بفرض "ضرائب" تعسفية. ويتطلب نطاق ما ارتكب من اغتصاب وتعذيب وقتل مزيداً من التحقيق.

٦٧- ومع أن معلومات البعثة بشأن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة من المنظمات الإثنية المسلحة قد لا تكون تمثل ما جرى، تشير الروايات إلى أنها متواترة ولكنها غير منهجية عموماً. وهذا يستدعي مزيداً من التحقيق.

## ٣- الآثار الإنسانية المدمرة

٦٨- إن مستويات الفقر في ولايتي كاشين وشان عالية. فأعمال القتال في شمال ميانمار فاقمت الحالة الإنسانية. وحرّم الأشخاص الذين أُحيط بهم في المناطق المتأثرة بالنزاع من المرور

الآمن من أجل المغادرة. ولا يستطيع آخرون العودة إلى ديارهم لأنها نُهبت و/أو دمرت، أو بسبب استمرار القتال أو وجود ألغام أرضية، أو لأن أراضيهم جرى الاستيلاء عليها بعد فرارهم، بما في ذلك من جانب قوات التاماداو والشركات. وقد أدى هذا إلى حالات تشرد داخلي طال أمدها.

٦٩- ويعيش ما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص في ولايتي كاشين وشان في مخيمات المشردين أو في أوضاع شبيهة بالمخيمات منذ عام ٢٠١١. وهم يعيشون في أوضاع مكتظة في مآوي غير ملائمة. وتبقى إمكانية الحصول على الغذاء والرعاية الصحية محدودة، في حين أن معدل سوء التغذية المزمن أعلى بكثير من المتوسط الوطني. وذكرت التقارير حالات لتفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها. ولا يزال الحصول على التعليم غير كاف على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، لا تزال دورة التشرد المؤقت متواصلة. وفي أوساط السكان غير المشردين، كثيراً ما تعطل إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية بسبب القتال.

٧٠- وكثيراً ما منعت المساعدات الإنسانية بصورة تعسفية، وعلى الرغم من وجود حاجة واضحة إليها، فقد جرى تقييد حركة موظفي الإغاثة لفترات طويلة من الزمن. وقد تدهورت إمكانية الوصول بشكل كبير منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلى درجة تعذر فيها على الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية تقييم الاحتياجات أو تقديم المساعدة إلى معظم الأشخاص المشردين، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع العنصرية أصلاً. كما يجري تقييد المنظمات المحلية على نحو متزايد.

## جيم- الحريات الأساسية

عرف السكان البنغاليون انفجاراً ديمغرافياً وحاول الأجانب الاستيلاء على أراضي الإثنيات المحلية. [...] لا يمكن للأرض أن تبلى عرقاً وإنما وحده عرق آخر يستطيع ذلك. يجب على الجميع أن يكونوا أوفياء للدولة في أدائهم للواجبات المنوطة بهم، بحيث لا تتكرر مثل هذه الحالات أبداً<sup>(١٠)</sup>.

٧١- فحصت البعثة مسألة الحيز الديمقراطي والتمتع بالحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ومع أن ميانمار قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، ولا سيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، فقد ظهرت نزوعات مقلقة. فالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك في ولايات كاشين وراخين وشان، يتغذيان على إسكات الأصوات المنتقدة من جانب سلطات ميانمار التي تضخم في الوقت نفسه خطاب الكراهية الذي يجري الجناة.

٧٢- ولا تتحمل سلطات ميانمار، ولا سيما قوات التاماداو، التدقيق أو الانتقاد. وتستخدم شتى القوانين لاعتقال فاعلي المجتمع المدني والصحافيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعربون عن آراء انتقادية أو احتجاجهم أو مضايقتهم. ومن الأمثلة الحديثة الدعوى ضد صحافيي وكالة رويترز على عملهما التحقيقي في مذبح إن دين ومقاضاة الأشخاص الذين

(١٠) الجنرال مين أونغ هلاينغ، "مكافأة الجهود المجيدة للدفاع عن مقر القيادة العامة ضد الهجمات الإرهابية والجهود الرائعة لاستعادة السلام والأمن الإقليميين" ( Gallant efforts to defend the HQ against terrorist attacks ) "and brilliant efforts to restore regional peace, security are honoured"، منشور على فيسبوك، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

يحتجون سلمياً على النزاعات في شمال ميانمار، بما في ذلك في يانغون. وتحققت البعثة من أمثلة للأعمال الانتقامية التي وقعت بسبب التعاون مع الأمم المتحدة وللإستخدام المفرط للقوة في التعامل مع المظاهرات.

٧٣- ولم يكن رد الحكومة على خطاب الكراهية كافياً. والبعثة منزعجة جداً من انتشار خطاب الكراهية، على شبكة الإنترنت وخارجها، بشكل يشمل في كثير من الأحيان دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف. وقد رافق هذا اندلاع أعمال العنف، ولا سيما في ولاية راخين. فقد كانت اللغة التي تجرد الروهينغيا، والمسلمين بوجه عام، من إنسانيتهم وتصمهم منذ سنوات عديدة عنصراً رئيسياً من عناصر حملة "حماية العرق والدين"، التي تقودها مجموعات بوزية متطرفة مثل منظمة حماية العنصر والديانة والعقيدة (انظر الفقرة ١٣ أعلاه). كما أن سرديات الكراهية شائعة. وقد تغاضت سلطات ميانمار عن هذه التطورات وعكس خطابها، وإن كان يستخدم عادة عبارات أقل إلهاباً للمشاعر، السرديات المكرسة وروج لها. ومن هذا الإصرار على أن "الروهينغيا" لا وجود لهم أو لا ينتمون إلى ميانمار، بل وحتى رفض استخدام المصطلح؛ وإنكار معاناة الروهينغيا؛ وربط هوية الروهينغيا بالإرهاب؛ والتلميحات المتكررة إلى الهجرة غير الشرعية ومعدلات المواليد الخارجة عن السيطرة. وفاقم من أثر هذا الخطاب تدفق معلومات زائفة أو غير مكتملة ودعوات صريحة إلى إجراءات ذات نزعة وطنية (مثلاً، منشور على فيسبوك، "يقع على كل مواطن واجب حماية العرق، والدين، والهويات الثقافية، والمصلحة القومية"). ورعت سلطات ميانمار، بما في ذلك الحكومة وقوات التاماداو، مناخاً يزدهر فيه خطاب الكراهية، وتُضفى فيه المشروعية على انتهاكات حقوق الإنسان، وتمهد فيه سبل التحريض على التمييز والعنف.

٧٤- وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً. وكان فيسبوك أداة مفيدة لمن يسعون إلى نشر الكراهية في سياق يعادل فيه فيسبوك، بالنسبة لمعظم المستخدمين، شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من تحسن استجابة فيسبوك في الأشهر الأخيرة، فقد كانت بطيئة وغير فعالة. وإلى أي مدى أدت منشورات ورسائل فيسبوك إلى التمييز والعنف في العالم الحقيقي أمر يجب التحقيق فيه بصورة مستقلة وشاملة. وتأسف البعثة لعدم قدرة فيسبوك على تقديم بيانات قطرية محددة بشأن انتشار خطاب الكراهية على منصتها، وهو أمر ضروري لتقييم مدى كفاية استجابتها.

## خامساً- سمات عمليات قوات التاماداو

٧٥- تسلط البعثة الضوء على السمات المشتركة الرئيسية الأربع لعمليات قوات التاماداو في ولايات كاشين وراخين وشان.

### ألف- استهداف المدنيين

٧٦- أخفق الجيش بصورة مطردة في احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة. وكان الاستهداف المتعمد للمدنيين جزءاً من سياسات قوات التاماداو وأساليبها وسلوكها على مدى عقود من الزمن. فسياسة مكافحة

التمرد "أوجه القطع الأربع"، التي بدأت في ستينيات القرن الماضي والتي لا تزال قيد التنفيذ، ترمي إلى أن تقطع عن المجموعات المسلحة من غير الدول إمكانية الوصول إلى الغذاء، والتمويلات، والاستخبارات، والمجندين من السكان المدنيين المحليين. وما فتئت السياسة تنفذ عن طريق "عمليات التطهير"، وهي أساساً حملات أرض محروقة يتعرض فيها المدنيون للقتل وتدمر فيها قرى بأكملها، مما يؤدي إلى التشريد الجماعي.

٧٧- وتنتهك هذه السياسات والممارسات التزامات الدولة بموجب القانون الدولي وترقى إلى سلوك إجرامي. كما أنها لا مبرر لها؛ وما كان للضرورة العسكرية أن تبرر أبداً القتل العشوائي، والاغتصاب الجماعي للنساء، والاعتداء على الأطفال، وإحراق قرى بأكملها. والأساليب التي تستخدمها قوات التاماداو غير متناسبة بشكل مطرد وصارخ مع التهديدات الأمنية الفعلية، ولا سيما في ولاية راخين، ولكن أيضاً في شمال ميانمار.

٧٨- ومع أن البعثة تبين في هذا التقرير الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين من العديد من المجموعات الإثنية في ولايات كاشين وراخين وشان، فإن الزدراء الذي تبديه قوات التاماداو لأرواح البشر وسلامتهم البدنية وحريرتهم، وللقانون الدولي عموماً، ينبغي أن يثير قلق جميع السكان. ويشهد عدد اللاجئين القادمين من المناطق الواقعة خارج هذه الولايات الثلاث على وجود شواغل مماثلة في مجال حقوق الإنسان في أماكن أخرى من البلد.

## باء- العنف الجنسي

٧٩- لقد كان الاغتصاب والعنف الجنسي فظيلاً للغاية وسمة متكررة لاستهداف السكان المدنيين في ولايات راخين وكاشين وشان، منذ عام ٢٠١١. وما فتئت التقارير تتحدث عن أنماط مماثلة من الاغتصاب والعنف الجنسي خلال ثلاثة عقود على الأقل. وكثيراً ما يعقب الاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، والاستعباد الجنسي، والإجبار على التعري، والإذلال الجنسي، والتشويه البدني، والاعتداء الجنسي قتل الضحايا. ويشير حجم هذه الانتهاكات ووحشيتها وطابعها المنهجي إلى أن الاغتصاب والعنف الجنسي جزء من استراتيجية متعمدة لتهريب السكان المدنيين أو ترويعهم أو معاقبتهم، وتستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. ولا يمكن لهذه الدرجة من التطبيع أن تحدث إلا في مناخ سادته الإفلات من العقاب منذ أمد طويل.

## جيم- الخطاب الإقصائي

٨٠- صورت قوات التاماداو نفسها تاريخياً بوصفها حامية الأمة، التي تحافظ على "الوحدة القومية في وجه التنوع الإثني" وفي الوقت نفسه تعطي الأولوية لهوية ومصالح البامار - البوذيين. وقد جرى توثيق التمييز ضد مجموعات الأقليات الإثنية والدينية توثيقاً جيداً على مدى عقود من الزمن. وكثيراً ما كانت العمليات العسكرية تقترن بشتائم مهينة أشد الإهانة وتهديدات صريحة تماماً مرتبطة بالانتماء الإثني والديني.

٨١- وفاقمت وضع الروهينغيا الزيادة التدريجية لاستبعادهم من دولة ميانمار منذ ستينيات القرن الماضي، وسط عقود من الوصم الذي ترعاه الدولة، مما أفضى بهم إلى انعدام الجنسية بحكم الواقع وتعرضهم للتشنيع من معظم السكان. وضد أعضاء البعثة بالتطبيع مع الخطاب

الشديد الإقصائية والسالب للإنسانية في مجتمع ميانمار، والذي تغذيه بشكل فاعل قوات التاماداو. ومع أن الأقليات الإثنية والدينية الأخرى مقبول انتماءها، على الأقل من الناحية النظرية، إلى الدولة في إطار مركز "عرق قومي"، فإن افتقار الروهينغا إلى مركز زاد من هشاشتهم بصورة مثيرة، الأمر الذي يسهم في تطرف العنف ضدهم حجماً وشدةً.

## دال - الإفلات من العقاب

٨٢- تتصرف قوات التاماداو في ظل إفلات كامل من العقاب ولم تخضع أبداً للمساءلة. وردها الموحد هو النكران والرفض والعرقلة. وهي تشيد علناً بانضباط القوات والعمليات التي تجري "وفق القانون تماماً". وهي تشجع الجناة. ولم تُجر تحقيقات سطحية بين الفينة والأخرى إلا عندما واجهت قوات التاماداو فضحاً علنياً بأدلة لا سبيل إلى إنكارها. وأخفقت باستمرار في تحديد المسؤولية، مما يعزز رسالتها الموجهة إلى القوات بأنها لن تواجه أية عواقب. وهذا النمط نتيجة للنظام السياسي والقانوني للبلد، حيث حُجبت قوات التاماداو عن أي رقابة مدنية ومنحت حقاً دستورياً في البت في شؤونها الخاصة. فالفائدة الأعلى يتخذ قرارات "نهائية وقطعية" في مسائل القضاء العسكري. ويثبت التاريخ الموثق للجرائم التي ارتكبتها قوات التاماداو عدم وجود قيادة مسؤولة، وعدم وجود تدابير لمنع أو قمع الجرائم.

## سادساً - جرائم القانون الدولي

٨٣- للبعثة أسباب معقولة للاستنتاج، استناداً إلى المعلومات التي جُمعت، أن جرائم خطيرة من جرائم القانون الدولي قد ارتكبت وأنها تستدعي التحقيق والملاحقة القضائية الجنائية.

## ألف - الإبادة الجماعية

٨٤- تحدث الإبادة الجماعية عندما يرتكب شخص فعلاً محظوراً بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه، إهلاكاً كلياً أو جزئياً. والروهينغا مجموعة مشمولة بالحماية بموجب هذا التعريف. وتشمل معاملتهم على يد قوات أمن ميانمار، وهي تتصرف بتنسيق مع بعض المدنيين، سلوكاً يرقى إلى أربع من الأفعال الخمسة المحظورة المعروفة: (أ) القتل؛ و(ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي؛ و(ج) إخضاع الجماعة لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً؛ و(د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب.

٨٥- والعنصر الحاسم في الجريمة هو "نية ارتكاب أعمال إبادة جماعية". وأجرت البعثة تقييماً لمجموعة المعلومات في ضوء الاجتهادات القضائية للمحاكم الدولية فيما يتعلق بالاستنتاج المعقول لهذه النية. فالجرائم المرتكبة في ولاية راخين، والطريقة التي ارتكبت بها، متماثلة في طبيعتها وخطورتها ونطاقها للجرائم التي مكنت من إثبات النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية في سياقات أخرى. ومن العوامل التي تشير إلى هذه النية سياق الاضطهاد وخطاب الكراهية الأوسع نطاقاً؛ وتصريحات محددة للقادة والجناة المباشرين؛ والسياسات الإقصائية، بما في ذلك الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية لولاية راخين؛ ومستوى التنظيم الذي يشير إلى وجود خطة للتدمير؛ وتطرف الوحشية والعنف المرتكب حجماً وشدةً.

٨٦- وبعد النظر بعناية في الاستنتاجات الأخرى المحتملة بخصوص النية، ترى البعثة أنه يمكن طرحها باعتبارها غير معقولة. وفي هذا الصدد، تشير إلى البيان الذي أدلى به القائد العام لقوات التاماداو بأن "عمليات التطهير" ليست رداً على تهديد ملموس من جيش إنقاذ روهينغيا أركان، بل على "عمل غير منجز" لحل "المشكلة البنغالية" "التي طال أمدها" (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه).

٨٧- وفي ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه بشأن استنتاج نية ارتكاب أفعال إبادة جماعية، تخلص البعثة إلى أن هناك معلومات كافية تبرر التحقيق مع كبار المسؤولين في التسلسل القيادي لقوات التاماداو ومقاضاتهم، بحيث يمكن لمحكمة مختصة أن تحدد مسؤوليتهم عن الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالحالة في ولاية راخين.

## باء- الجرائم ضد الإنسانية

٨٨- استناداً إلى المعلومات المجمعة، ترى البعثة أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في ولايات كاشين وراخين وشان، على يد قوات التاماداو أساساً. وفي حالة ولايتي كاشين وشان، تشمل الجرائم القتل العمد، والسجن، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاعتصاب، والاستبعاد الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاضطهاد، والاسترقاق. وفي ولاية راخين، ارتكبت هذه الجرائم وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية. كما أن عنصري الإبادة والترحيل حاضراً أيضاً، في حين أن القمع والتمييز المنهجين لا يدعمان فقط الاستنتاج بوقوع اضطهاد وإنما يمكن أن يرقيا أيضاً إلى جريمة الفصل العنصري. وفي كل من شمال ميانمار وولاية راخين، ارتكبت الأفعال كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي على السكان المدنيين.

## جيم- جرائم الحرب

٨٩- بالنظر إلى اعتبار البعثة أن نزاعات مسلحة غير دولية ظلت جارية في ولايتي كاشين وشان (طوال الفترة قيد الاستعراض) وفي ولاية راخين على الأقل منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، فإن معظم التصرفات التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية تستوفي أيضاً عناصر جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد، والتعذيب، والمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، ومهاجمة المدنيين، وتشريد المدنيين، والنهب، والاعتداء على الأعيان المحمية، وأخذ الرهائن، وإصدار حكم أو تنفيذ حكم إعدام من دون مراعاة الأصول القانونية، فضلاً عن الاعتصاب والاستبعاد الجنسي والعنف الجنسي. وقد تشكل بعض الأفعال المرتكبة من المنظمات الإثنية المسلحة وجيش إنقاذ روهينغيا أركان بدورها جرائم حرب.

## سابعاً- المسؤولية

٩٠- ارتكبت مجموعات مسلحة من غير الدول جرائم ضد المدنيين ينبغي أن تخضع للمساءلة بشأنها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت قوات التاماداو الجاني الرئيسي في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجرائم القانون الدولي في ولايات كاشين وراخين وشان. وإضافة إلى ذلك، في ولاية راخين، كانت قوات شرطة ميانمار، ناساكا<sup>(١١)</sup>، وقوة شرطة حرس

(١١) "مقر مراقبة الهجرة في منطقة الحدود"، فكك عام ٢٠١٣.

الحدود، من الجناة بدورها. وشاركت السلطات المحلية، والمليشيات، والمجموعات "المدنية" المقاتلة، والسياسيون، والرهبان أو ساعدوا في الانتهاكات، بدرجات متفاوتة.

٩١- وتمارس قيادة التاتماداو سيطرة فعلية على جنودها، وكذلك على العناصر المسلحة الأخرى المنشورة في العمليات العسكرية. وتكشف الصيغة التكتيكية المتسقة التي استخدمتها قوات التاتماداو عن درجة من التنسيق لا يمكن أن توجد إلا عندما يكون جميع الجنود يتصرفون تحت السيطرة الفعلية لقيادة وحيدة موحدة. وتشير هذه السيطرة الفعلية، إلى جانب المعرفة بالجرائم التي يرتكبها المرؤوسون، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة والمعقولة لمنع الجرائم والمعاقبة عليها، والعلاقة السببية بين هذه الإخفاقات والفظائع المرتكبة، إلى أن المسؤولية الجنائية الفردية ستتجاوز فرادى الجناة إلى التسلسل الهرمي للقادة.

٩٢- وقد وضعت البعثة قائمة غير حصرية بالجناة المزعوم ارتكابهم لجرائم القانون الدولي، مع الإشارة إلى المواضيع ذات الأولوية التي تتطلب التحقيق والمقاضاة. وتتضمن القائمة أسماء الأشخاص الذين يدعى أنهم الجناة المباشرون، ولكنها تركز على من لهم السيطرة الفعلية عليهم. وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت مؤخراً في ولاية راخين، يشمل ذلك القائد العام لقوات التاتماداو، الجنرال مين أونغ هلاينغ، ومعه:

- نائب القائد العام، الجنرال سوو وين
- قائد مكتب العمليات الخاصة-٣، الفريق أونغ كياو زاو
- قائد القيادة العسكرية الإقليمية الغربية، اللواء مونغ مونغ سوي
- قائد فرقة المشاة الخفيفة ٣٣، العميد أونغ أونغ
- قائد فرقة المشاة الخفيفة ٩٩، العميد ثان أو

وسيُحتفظ بالقائمة الكاملة في محفوظات البعثة، تحت عهدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويمكن تقاسمها مع أي هيئة مختصة وذات مصداقية تسعى إلى المساءلة وفقاً للقواعد والمعايير الدولية المعترف بها.

٩٣- ولا تعطي الصلاحيات الدستورية للسلطات المدنية إلا مجالاً ضيقاً لمراقبة أعمال قوات التاتماداو، كما لا توجد أي إشارة إلى أنها شاركت بصورة مباشرة في التخطيط للعمليات الأمنية أو تنفيذها أو أنها جزء من هيكل القيادة. ومع ذلك، ليس هناك ما يشير إلى أن السلطات المدنية استخدمت صلاحياتها المحدودة للتأثير على الحالة في ولاية راخين حيث كانت ترتكب الجرائم. ولم تستخدم مستشارة الدولة، داو أونغ سان سو تشي، موقعها كرئيسة للحكومة بحكم الواقع، ولا سلطتها الأخلاقية، لوقف أو منع الأحداث الجارية، ولا بحثت عن سبل بديلة للوفاء بمسؤولية حماية السكان المدنيين. وعلى العكس من ذلك، نشرت السلطات المدنية روايات مغلوطة، وأنكرت اعتداءات قوات التاتماداو، وعرقلت التحقيقات المستقلة (بما فيها بعثة تقصي الحقائق)، وأشرفت على إتلاف الأدلة. وساهمت السلطات المدنية، من خلال أفعالها وحالات تقصيرها، في ارتكاب الجرائم الفظيعة.

٩٤- وارثُكَب التمييز الممنهج وجرائم القانون الدولي خلال فترة كثر فيها التعامل الدولي في ميانمار، وفي وقت كان يفترض فيه أن الأمم المتحدة عاكفة على تنفيذ خطة عملها المعنونة

"حقوق الإنسان أولاً". وبينما اعتُبرت ميانمار مراراً حالة أزمة تتطلب استجابة قائمة على حقوق الإنسان من "الأمم المتحدة ككل"، فإن هذا النهج قلما اعتمد، أو لم يعتمد أبداً. وبدلاً من ذلك، استمرت العديد من وكالات الأمم المتحدة في إعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية، ووصول المساعدات الإنسانية، والدبلوماسية الهادئة. ومن الواضح أن ذلك النهج قد أخفق؛ كما أخفقت الأمم المتحدة ككل في معالجة شواغل حقوق الإنسان في ميانمار بشكل ملائم. وحتى في الوقت الحاضر، لا يكشف النهج المتبع إلا عن علامات قليلة على وجود أي دروس مستفادة، مع غياب حقوق الإنسان من الاتفاقات الموقعة مؤخراً مع الحكومة. وبينما تشكر البعثة كيانات الأمم المتحدة التي قدمت إليها مساعدات ومعلومات قيّمة، تأسف لعدم تعاون أخرى.

## ثامناً - المساءلة

أنا لست شخصاً متعلماً جداً ولكن يحدوني الأمل في أن تكون للأمم المتحدة القدرة على أن تنصفنا بضمان مساءلة حكومة ميانمار بشأن ما فعلته بنا.

٩٥ - ظلت العدالة أمراً بعيد المنال للضحايا في ميانمار على مدى عقود من الزمن، مع عدم إدانة السلطات بصورة منهجية للجناة والتحقيق معهم ومقاضاتهم. وساهم الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بشكل كبير ومثبت في إقرار سلوك الاضطهاد والتمييز الشديد، ويمكن من تكرار انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الفظيعة، وجرراً الجناة وأسكت الضحايا. وما لم تُعالج مسألة الإفلات من العقاب، وتخضع جميع الرتب داخل قوات الأمن للمساءلة عن أعمال الماضي والحاضر والمستقبل، يمكن توقع أن تتواصل حالات مماثلة لاندلاع أعمال العنف وما يرتبط بها من جرائم فظيعة، بمزيد من الآثار المحلية والإقليمية المدمرة.

٩٦ - وفي مواجهة أزمة راخين، أنشأت سلطات ميانمار لجناً ومجالس تحقيق مخصصة. وقد درست البعثة ثمانية من هذه الجهود منذ عام ٢٠١٢. ولا تفي أي منها بمعايير النزاهة والاستقلالية والفعالية والدقة المطلوبة في تحقيق في مجال حقوق الإنسان. ولعلم البعثة، لم يؤد أي منها إلى أي ملاحقة قضائية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجبر ضرر الضحايا. والسبب بسيط: هذا غير ممكن في ميانمار.

٩٧ - والإفلات من العقاب مترسخ بعمق في النظام السياسي والقانوني للدولة، ويضع قوات التامدادو فعلياً فوق القانون. وينص الدستور والقوانين الأخرى على حصانات ويضع قوات التامدادو خارج نطاق الرقابة المدنية. ويمكن لقوات التامدادو أن تفصل بشكل مستقل في المسائل الخاصة بها، مع امتلاك القائد العام الكلمة الأخيرة. والحالات النادرة، المرفوعة أمام المحاكم العسكرية في غياب الشفافية، غير كافية مطلقاً للوقوف في وجه الاتجاه العام للإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، فإن المحاكم العسكرية ليست المحافل الملائمة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي يرتكبها الجيش. كما أن المحاكم المدنية ليست هي الإجابة؛ والنظام القضائي المحلي ليس مستقلاً ويفتقر إلى القدرة على احترام معايير المحاكمة العادلة أو التعامل مع حجم وخطورة الانتهاكات التي يرتكبها المسؤولون رفيعو المستوى، ولا سيما جرائم القانون الدولي. ومن يتقدمون بشكاوى كثيراً ما يواجهون التخويف والأعمال الانتقامية. وباختصار، فإن المساءلة على الصعيد المحلي بعيدة المنال في الوقت الحاضر.

٩٨- وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في جرائم القانون الدولي والمقاضاة عليها تقع على عاتق حكومة ميانمار، فقد أثبتت أنها غير قادرة أو غير راغبة في ذلك. وستستلزم المساءلة إصلاح قطاعي العدالة والأمن الوطني برمتيهما. وخلصت البعثة بناءً على أسباب وجيهة إلى أن لجنة التحقيق التي أنشأتها الحكومة مؤخراً لا ولن يمكنها أن توفر سبيلاً حقيقياً للمساءلة، حتى مع بعض المشاركة الدولية. ويجب أن يأتي الزخم اللازم للمساءلة من المجتمع الدولي.

٩٩- وتقتصر البعثة إنشاء عملية مساءلة تتسم بأنها تحويلية، وتركز على الضحية، وشاملة، وجامعة<sup>(١٢)</sup>. وترمي هذه العملية إلى المساهمة في ثلاثة تحولات أساسية: كسر مناخ الإفلات من العقاب، وضمان كون جميع مؤسسات الدولة، بما فيها قوات الأمن، مسؤولة أمام الشعب، وتشجيع مفهوم دولة وأمة ميانمار يشمل الجميع، ويقوم على المساواة واحترام حقوق الإنسان للجميع. وينبغي لهذه الاعتبارات أن تتخلل جميع التدابير المتخذة في مجالات الحقيقة والعدالة والجبر وضمائنات عدم التكرار.

## تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٠٠- الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في ولايات كاشين وراخين وشان صادمة بسبب طبيعتها المروعة وانتشارها في كل مكان. ولا شك أن العديد من هذه الانتهاكات يرقى إلى مصاف أشد جرائم القانون الدولي خطورة. وهي صادمة أيضاً لأنها تنبع من انقسامات عميقة في المجتمع ومشاكل هيكلية كانت ظاهرة وظلت من دون حل لعقود. وهي صادمة بسبب ما خالطها من مستوى الإنكار لوجودها والتطبيع معها والإفلات من العقاب عليها. وتخلص البعثة إلى أن أنماط الانتهاكات هذه تعكس الحالة في ميانمار ككل.

١٠١- وتقع على ميانمار مسؤولية كبيرة لمعالجة هذه الحالة باعتبارها تتسم بأعلى درجات الاستعجال؛ وإلا، فإنها توشك أن تدمر عملية الإصلاح الديمقراطي بها. ويتحمل المجتمع الدولي بدوره مسؤولية ويجب عليه اتخاذ موقف موحد لإدانة الانتهاكات وفي الوقت نفسه لمساعدة ميانمار في معالجة الأسباب الجذرية لمشاكلها المتكررة. ويبدأ هذا بضمان تقديم مرتكبي الجرائم للمساءلة، وإعطاء الأمل للضحايا في مستقبل خال من الخوف وانعدام الأمن اللذين طبعاً وجودهم حتى الآن.

١٠٢- والخطوات اللازمة لمعالجة أزمات حقوق الإنسان في ميانمار معروفة جيداً. فعلى مدى ما يقارب ثلاثة عقود، ظل خمسة مقررين خاصين معنيين بحالة حقوق الإنسان في ميانمار تعاقبوا على الولاية يقدمون تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، تتضمن توصيات مفصلة لجميع الجهات صاحبة المصلحة. وعلى نفس المنوال، صاغ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان توصيات محددة، كما فعلت العديد من منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية. كما قدمت اللجنة الاستشارية لولاية راخين تقريراً مفصلاً. وينبغي تنفيذ هذه التوصيات على الفور.

١٠٣ - وتسترعي البعثة، إلى جانب توصياتها الشاملة<sup>(١٣)</sup>، الانتباه بشكل خاص إلى ما يرد أدناه من مجالات العمل ذات الأولوية للمجتمع الدولي.

١٠٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم، من خلال الأمم المتحدة، جميع الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية لمساعدة ميانمار في الوفاء بمسؤوليتها عن حماية شعبها من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وينبغي له أن يتخذ إجراءات جماعية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

١٠٥ - وينبغي لمجلس الأمن أن يكفل المساءلة عن جرائم القانون الدولي المرتكبة في ميانمار، ومن الأفضل أن يكون ذلك من خلال إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو، بدلاً من ذلك، من خلال إنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد جزاءات فردية محددة الهدف، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول، ضد الأشخاص الذين يبدو أنهم يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن جرائم القانون الدولي الخطيرة. وينبغي أن يفرض أيضاً حظر على توريد الأسلحة إلى ميانمار.

١٠٦ - وإلى أن يتصرف مجلس الأمن، ينبغي للجمعية العامة، أو مجلس حقوق الإنسان بدلاً عنها، أن تنشئ آلية مستقلة ومحيدة لاستقاء وتجميع وحفظ وتحليل أدلة انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ولإعداد الملفات لتيسير وتسريع إجراءات جنائية عادلة ومستقلة في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

١٠٧ - وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل دعم ولايات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأن يكفل تزويدها بالموارد الكافية لمواصلة تركيزها الشديد على أزمة حقوق الإنسان في ميانمار.

١٠٨ - وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان على وجه التحديد أن تركز على ضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك عن طريق تعزيز أنشطة الرصد والتوثيق والتحليل وإعداد تقارير علنية عن حالة حقوق الإنسان؛ وإذكاء الوعي في أوساط المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بالمعايير الدولية ذات الصلة؛ والعمل مع المجتمعات المحلية الضحية من أجل إذكاء الوعي بخيارات العدالة؛ ودعم إصلاح شامل لسيادة القانون والقطاع الأمني في ميانمار وفقاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي تخصيص موارد مناسبة.

١٠٩ - وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن ينشئ بعثة ثانية لتقصي الحقائق لفترة محدودة من أجل مواصلة الأعمال التي اضطلعت بها البعثة، إلى أن تبدأ العمل إحدى الآليتين المشار إليهما في الفقرتين ١٠٣ و ١٠٤ أعلاه، أو العمل المعزز لمفوضية حقوق الإنسان المبين في الفقرة ١٠٧.

(١٣) المرجع نفسه.

١١٠- وينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد على وجه الاستعجال استراتيجية مشتركة لضمان مراعاة أي تعامل مع ميانمار للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ومعالجتها، وفقاً لخطة العمل "حقوق الإنسان أولاً". وينبغي أن يوجّه هذا جميع أعمال الأمم المتحدة في ميانمار، ولا سيما فيما يتعلق بولاية راخين، وأن يشمل السياسات ومواقف الدعوة العامة. وينبغي أن يخضع كل دعم مقدم من الأمم المتحدة إلى سلطات ميانمار لإجراء تحليل كامل لمدى بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

١١١- وعلى سبيل الاستعجال، ينبغي إجراء تحقيق شامل ومستقل في تعامل الأمم المتحدة في ميانمار منذ عام ٢٠١١، بغية تحديد ما إذا كان قد بُذل كل ما في الوسع لمنع أو تخفيف الأزمات الناشئة، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وتقديم توصيات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك بشأن المساءلة، وتهيئة الظروف لعمل أكثر فعالية في المستقبل.

١١٢- ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضمان ألا يسمح بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وعودة المشردين داخلياً إلا عندما تكون آمنة وطوعية وتضمن الكرامة، مع وجود تدابير حماية واضحة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجنسية. وفي الظروف الراهنة، تتعذر عمليات عودة من هذا القبيل.

١١٣- وينبغي لجميع الدول الأعضاء كفالة أن يراعي التعامل مع ميانمار، وتقديم الدعم لمشاريع المعونة والتنمية والإصلاح، الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ومعالجتها، وأن يكون متوافقاً توافقاً صريحاً مع مبادئ عدم التمييز والمساواة. وينبغي أن تكفل للمنظمات الإنسانية العاملة بشأن الحالة في ميانمار التمويل المناسب. وينبغي للدول أن توقف الدعم التشغيلي لقوات التناحداو وقوات الأمن الأخرى حتى يكون هناك (أ) التزام واضح بإصلاح حقيقي؛ و(ب) مساعدة دولية في تنفيذ الإصلاح؛ و(ج) قبول الآليات الدولية والتعاون معها من أجل محاسبة المسؤولين عن جرائم القانون الدولي.

١١٤- وبغض النظر عن فرض حظر على الأسلحة من مجلس الأمن، لا ينبغي للدول أن تأذن بنقل الأسلحة إلى ميانمار، بالنظر إلى الخطر المائل من استخدامها في تقويض السلام والأمن الدوليين وفي ارتكاب جرائم خطيرة من جرائم القانون الدولي.

١١٥- وينبغي للمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وضع استراتيجيات لضمان مساءلة مرتكبي جرائم القانون الدولي في ميانمار، بما في ذلك من خلال التعامل المستمر مع ميانمار ودعم آلية للعدالة الدولية.

١١٦- وينبغي للدول الأعضاء ممارسة الولاية القضائية للتحقيق مع من يزعم ارتكابهم جرائم خطيرة من جرائم القانون الدولي في ميانمار ومقاضاتهم.

١١٧- وينبغي للأمم المتحدة إنشاء صندوق استثماري لدعم الضحايا، يمكن من خلاله للضحايا تلقي الدعم النفسي - الاجتماعي، والمساعدة القانونية، ودعم سبل العيش، ووسائل المساعدة الأخرى. وينبغي أن تصمم جميع مشاريع الصناديق الاستثمارية بالتشاور مع الضحايا.